وبدأ ايفاد « بعثات تدريب » عسكرية مصرية الى الولايات المتحدة ، وبدأ الاميركيون في شراء عناصر من اعضاء هذه البعثات التدريبية .

والضباط المصريون الذين يرفضون توجيه ولائهم الى واشنطن اصبحوا « مشبوهين » تحوم حولهم الشكوك من زاوية انهم قد يضمرون « نوايا شريرة » تجاه العلاقات الساداتية ـ الاميركية أو انهم « متعصبون » للسلاح السوفياتي الذي تدربوا عليه لسنوات طويلة ، وبذلك لا يكون لهم مكان في « الجيش الجديد » الذي تشرف أميركا على تدريبه . و .. « تسليحه » (!)

ومن ناحية أخرى ، قامت الولايات المتحدة ،منذ اشتراكها في تطهير قناة السويس واعدادها للملاحة البحرية ، بتصوير كل مناطق القناة ، وتقوم الان بالتجسس على كل ما يجري داخل الجيش المصري بواسطة محطاتها الالكترونية في سيناء .

وطرح الغاء السادات لمعاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي تساؤلات ملحة داخل الجيش المصري واثار مخاوف وغضب عدد كبير من ضباطه وقادته ، مما اضطر السادات الى تمضية اسبوع كامل في جولة على القواعد الجوية والمواقع العسكرية المصرية في محاولة لاحتواء هذا الغضب وتهدئة هذه المخاوف . وكان الاميركيون قد قدموا له تغطية دعائية من خلال قصة طائرات النقل الاميركية الستة من طراز س ـ ١٣٠ التي ما زالت موضع بحث الكونغرس والتي لا قيمة عسكرية لها في أي حرب مع اسرائيل . غير ان هذه « الصفقة المعلقة » لم تقنع ضباط الجيش المصري الذين يعرفون جيدا انه لا بديل عن السلاح السوفياتي في تجهيز جيش كبير مثل جيشهم يحتاج الى امكانيات ضخمة في التسليح لا تتوافر الا لدى احدى الدولتين الكبيرتين : الاتحاد السوفياتي حيث ان الدولة الكبيرة الاخرى هي حامية اسرائيل . ولم يجد السادات وسيلة أخرى للاقناع سوى التهديد العلني في خطابين متتاليين القاهما منذ أيام :

« يقتصر دور القوات المسلحة على أمر واحد بالغ القيمة والاهمية ، وهو حماية الدستور والشرعية الدستورية .. وحراستهما .. وقد جرب الذين حاولوا الزج بالقوات المسلحة فيما هو ليس من شأنها عاقبة ذلك .. القوات المسلحة ليست لهيئة ولا لحزب ولا لطبقة ولا لفئة .. اليوم القوات المسلحة تحرس الشرعية الدستورية فقط ولا تتدخل في أي شأن » !

والمقصود بـ « الشرعية الدستورية » هو مقعد الرئاسة الذي يحتله السادات نفسه ! وهو يريد ان يوضح ان مشكلة تسليح الجيش لا تعني احدا سواه ، وكذلك كل ما يتعلق بالسياسة والامن القومي للبلاد . ولكن ، هل تفلح هذه التهديدات في منع جيش مصر من التفكير في هموم الوطن ومصيره وأمنه خاصة في ظل استمرار وجود قوات احتلال على أرضه لاجل غير معلوم ؟

الاميركيون أصحاب القرار

على الصعيد الاقتصادي ، ظهر ان الدول العربية التي اتفقت على اقامة ما يسمى بصندوق عربي لانقاذ اقتصاد النظام المصري .. لن تقدم لهذا النظام أية اسهامات اقتصادية أو تسهيلات ائتمانية .. الا بالضمان الاميركي . ومهمة الاميركيين ، في هذا المجال ، هي ان يعرفوا ما اذا كان السادات يستطيع ان يسدد ما يحصل عليه من قروض أم لا ؟ وكيف سيسدد ؟ وينوقف عمل « الكونسورتيوم » العربي على تقديرات الاميركيين للوضع الاقتصادي في مصر . ولكي يستطيع الاميركيون تقدير هذا الوضع .. لا بد من اشرافهم على دخائل الاقتصاد المصري .

ونتيجة ذلك يعرفها الشعب المصري الان ، وهي : ان الاميركيين يتدخلون في تعيين الاجهزة التنفيذية في داخل مصر .

ولا يطمئن أي مسؤول لموقع سياسي أو اقتصادي على البقاء في منصبه ما لم يكن متمتعا برضاء الاميركيين ، اذ يكفي أن يشير اليه الاميركيون قائلين : « هذا الرجل يحمل عقلية تناوىء سياسة الانفتاح وتضع العراقيل أمام المستثمرين الاميركيين » ! فاذا حدث ذلك .. فقد الرجل منصبه ! وقد أعلن السادات في خطابه الاخير انه بعد أن اكتشف أخيرا جدا هول الكارثة الاقتصادية التي تحدق بمصر ، وكيف انه « اكتشف » أيضا ان قيمة ديون مصر هي ٤ الاف مليون جنيه استرليني وليست ٤ الاف مليون دولار (!!) سارع على الفور باستدعاء « خبراء اجانب » لوضع حلول للكارثة ! طوال سبعة أشهر .. والحكومة المصرية ووزير خزانتها يعلن ويؤكد ان قيمة الديون ٤ الاف مليون دولار ثم يجيء رئيس الدولة بعد كل هذه الشهور ويقول « ان الدولارات طلعوا جنيهات » !! ثم يطلب النجدة من « الخبراء الاجانب » .

ويوجد في مصر عشرات بل مئات من الخبراء الاقتصاديين الذين يتفوقون في كفاءتهم وقدراتهم على خبراء عالميين في الشؤون الاقتصادية . وليست مصر في حاجة الى خبراء من هذا النوع على الاطلاق . فلماذا أقدم السادات على هذه الخطوة ؟

مستشارون للتخطيط

الحقيقة التي أخفاها السادات هي ان هؤلاء « الاجانب » ليسوا سوى مستشارين أميركيين ، وبعضهم منتدب من البنك الدولي ، اصبحوا الان يتولون العمل بالفعل في وزارتي الاقتصاد والتخطيط في مصر بموجب الاتفاق الذي تم بين الرئيس المصري ووليم سايمون وزير الخزانة الاميركي .

عثمان احمد عثمان : غطاء للصفقات المشبوهة

والهدف الذي لم يحاول الاميركيون اخفاءه هو انهم لا بد ان يعرفوا أوجه انفاق أي قرض أو « معونة » أميركية لمصر . فهم يدركون ، كما قالوا ، ان ثمة فساد وبيروقراطيه في الاجهزة الادارية المصرية مما يبرر فرض الوصاية على الاقتصاد المصري .

والاميركيون لا يحاربون الفساد . ولكن المشكلة هي انهم يريدون تقديم العمولات بانفسهم الى المتعاملين معهم في مصر بدلا من أن يقوم السادات بهذه المهمة !

ولا حاجة الى توضيح اهمية توثيق التعامل الاميركي المباشر ، مع ركائز اقتصادية في مصر ، بالنسبة للولايات المتحدة ، كما كان يحدث في فيتنام الجنوبية حيث كان الفساد يتفشى هناك بصورة وبائية .

اعلان الحرب على الشعب

وقد ظهر بوضوح الانعكاس السياسي لهذه الاوضاع .

قرر السادات تشديد قبضته الديكتاتورية على الشعب . واعلن انه غير مسموح للطبقات الشعبية بان تطرح مطالبها الاقتصادية ، لانه لا بد من اجراءات تقشف مشددة طوال السنوات الخمس القادمة ، وانه سيواجه أي تحركات تستهدف تحقيق هذه المطالب « بالضرب والضرب » ،وهاجم الصحف التي تتحدث عن الفساد والصفقات المشبوهة كما هاجم اعضاء في مجلس الشعب المصري كانوا قد أثاروا فضائح العمولات .

وصدرت تعليمات الى مرتزقة السادات في الصحافة ليكتبوا عن الفساد باعتباره ظاهرة عالمية وليست محلية فقط ! كما هاجم الصحافيين لانهم يطالبون بلائحة للاجور أكثر عدلا . وركز على ضرورة فرض ما أسماه بـ « السلام الاجتماعي » بالقوة واعتبر ان تحريض الطبقات الشعبية على المطالبة بحقوقها تهديد للسلام الاجتماعي لانه يعني اثارة الحقد الطبقي وتحريض طبقة على طبقة !! واشترط على المنابر (التي أطلق عليها اسم التنظيمات) داخل الاتحاد الاشتراكي ان يقتصر عددها على ثلاثة فقط وأن تكون برامجها في أطار سياسته ، وخاصة ما يتعلق منها بالسلام الاجتماعي . وتبنى السادات منبر « الوسط » وعين ممدوح سالم رئيس وزرائه قائدا لهذا المنبر ! ويعتمد السادات على « اليسار الحكومي » في الترويج لسياسته تحت لافتة منبر « اليسار » بزعامة خالد محي الدين وفي تقنين « لا مشروعية » أي تجمع حقيقي لليسار خارج أطار الاتحاد الاشتراكي .

وشدد الرئيس المصري قبضته على الصحف عن طريق تعيين العناصر التي يثق في ولائها الشخصي له ولاء مطلقا ، من أمثال يوسف السباعي وموسى صبري ، في مناصب رئاسية في كل من « الاهرام » و « أخبار اليوم » .

وقام النظام المصري بتوسيع نطاق حملته الهستيرية المعادية للسوفيات والتي اتخذت ابعادا لم يسبق لها مثيل الى درجة تهدد بقاء حتى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

ومبالغة في اثبات ولائه للاميركيين ، وجه السادات تهديدا الى ليبيا في حالة موافقتها على ما أسماه « اقامة قاعدة سوفياتية » !! وجدد حملته على السلاح الذي اشترته ليبيا من الاتحاد السوفياتي واعتبر ان هذا السلاح يشكل خطرا عليه !

غير ان شيئا واحدا يمكن ان يحبط كل المخططات الساداتية ـ الاميركية وهو تصاعد التحركات الشعبية في مصر .

ان الالوف من عمال دمياط الذين انفجرت ثورتهم في الاسبوع الماضي اثاروا فزع السلطة التي اشتبكت معهم في معركة حربية حقيقية سقط خلالها شهداء وجرحى من العمال المصريين .

والمظاهرة التي قام بها الالوف من العمال الصناعيين المصريين في شوارع القاهرة احتجاجا على ارتفاع الاسعار تنذر بما هو أخطر .

واضراب عمال مزارع القطن في شرقي الاسكندرية يهدد باتساع نطاق التحرك الجماهيري ليصل الى اعماق الريف المصري . والاعتصامات اليومية التي يقوم بها طلاب الجامعات المصرية لا تهدأ .

وكل هذه التحركات يمكن أن تقلب حسابات السادات والاميركيين رأسا على عقب وتنسف أوهاما كثيرة خلقتها غيبوبة طويلة عاش فيها حكام مصر .. وتعيد المبادرة الى أيدي الجماهير الشعبية الفقيرة .

تهديدات للكتاب الصحافيين المصريين في بيروت

وجهت عناصر من الاستخبارات المصرية تهديدات غير مباشرة للكتاب الصحافيين المصريين في بيروت .

ورافق هذه التهديدات القاء السلطات المصرية القبض على السيدة اجلال عبده زوجة الكاتب الصحافي المصري سمير كرم المحرر بمجلة « بيروت المساء » .

وكان سمير كرم قد بدأ منذ فترة مجموعة من المقالات يكشف فيها الانحرافات الخطيرة في السياسة التي يتبعها النظام الحاكم في مصر وارتماءه في احضان التبعية للامبريالية الاميركية .

دموع جيهان في جامعة المنصورة !

بمناسبة زيارة السيدة جيهان قرينة الرئيس المصري السادات لجامعة المنصورة، قررت سلطات المدينة اعادة رصف الطريق الرئيسي بالمدينة احتفاء بزيارة « سيدة مصر الاولى » . تكلف تنفيذ هذا القرار ١٦ ألف جنيه مصري في الوقت الذي يدعو فيه السادات الشعب المصري الى المزيد من التقشف !

هاجم طلاب جامعة المنصورة هذا التصرف الذي قامت به سلطات المدينة في مواجهة جيهان السادات . ابلغوها انه لا داعي للحديث المزيف عن « رعاية شؤون الطلاب » في الوقت الذي تتكلف فيه الدولة ١٦ ألف جنيه لرصف الطريق وزرع الاشجار على جانبيه .. لا لشيء الا لانها تزور المدينة .

عجزت جيهان عن مواصلة الحديث مع الطلاب حول اهتمامها بشؤونهم وانهمرت دموعها واضطرت الى مغادرة الجامعة على الفور والعودة الى القاهرة !

عمولات لازواج بنات السادات

حصل كل زوج من أزواج بنات أنور السادات الثلاثة على عمولة قدرها ١٠٠ ألف دولار في صفقة الاسمنت التي اثارت فضيحة في مجلس الشعب المصري، وبذلك كان مجموع هذه العمولات ٣٠٠ ألف دولار .

وكانت الحكومة المصرية قد اتخذت قرارا بحظر تصدير الاسمنت الى الخارج لحاجتها اليه . ولكن شركة « المقاولون العرب » وصاحبها الوزير عثمان أحمد عثمان قامت بعقد صفقة ضخمة لتصدير الاسمنت الى السعودية .

ومن أجل تمرير الصفقة (التي كانت الشركة مجرد غطاء لها) حصل نجل عثمان أحمد عثمان ونجل سيد مرعي (رئيس مجلس الشعب) ونجل اسرة أحمد باشا عبد الغفار (الاقطاعي السابق) على العمولات .

اضطر السادات ـ بعد انكشاف الفضيحة ـ الى أن يطلب من ازواج بناته الثلاثة رد العمولات الى أصحابها !